

الاس

٢٦٦ / ٢٠١٥

قر - ٤.٩  
٢٠١٦

باسم الشعب اللبناني

ان محكمة الاستئناف في ذم السهل - القذافي الثالثة

لدى القذافي وللضامه

تتبع انه بتاريخ ١٠/٦/٢٠١٥ تقدم المدعي الخاص راجعاً بجدول السمعي

جاءت نتائج به حسب المدعي الخاص اليه ادعوه كعده ادماري يعقوب زغيب

فحسب ما اعلم الصادر من المحكمة للمنفرد زغيب في البراهين بتاريخ ١٩/١٠/٢٠١٥ تاريخ

٢٦/١٠/٢٠١٥ وفي ما خلاصته

١) انه المدعي الخاص اعترفا بالخطية الاولى بالاعتذار الموجه اليها، وأنه تبادل الشكوك بقرائن  
رطقتاً بتلك اعلم المحكمة بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠١٥

٢) انه المدعي الخاص اوفى بما امره به المدعي الخاص من جرم القتل العمد بما فيه انه ذلك

ثانيه من تناقض اناذرا حول مكانه وتاريخها اثناء التهمه من المدعي الخاص، وما

يتبادله اناذرا من انها قد ظلت لمدع زغيب وطلبته من القبول الى المنزل، مما يجيب

سخر اعلم المحكمة من رادته المدعي الخاص بجرم المادة ٥٨٤

٣) انه القذافي استجاب مما يوجب ادانة المدعي الخاص بجرم المادة ٥٧٥

٤) ليس في المكن ما يثير ان تبادل المدعى والمدعى عليه بين المدعي الخاص بما فيه

استعداد الاعتراف للقتال خلافاً لما ادعى الى العلم المتفق

من استعداد اية الاعتراف من العقاب الا يقين من حصول المدعى

ما يجيب سخر اعلم المحكمة القائلين بالقبول

رطب بالكتيب: قبول الاستئناف كطالما اعلم به اذ اذانه

المدعي الخاص راجعاً بجرم المادة ٥٨٤ رادته المدعي الخاص اليه بجرم

المادة ٥٧٥ وسخر اعلم المحكمة الاعتراف من المدعي الخاص بتدوينه

بمقتضى ما يوجب ليرة الثانية وتتميمه المتفق عليها الاسم والمكان

وتتبع انه بتاريخ ١٠/٦/٢٠١٥ استأنف البتة العام الاستئناف اذ

استجاب بوجوب المدعي الخاص اليه فحسب ما راجعاً بقرائن المدعي الخاص

ذات تاريخ ١٩/١٠/٢٠١٥ وعرضه من المدعي الخاص في يد المدعي الخاص

انذرا بالقتال على المدعى والمدعى عليه والبتة المدعي وطلبته قبول الاستئناف

كطالما اعلم به اذ اذانه المدعي الخاص بجرم المادة ٥٧٥

وتتبع المحكمة اللطيف: انه عليه الحكم من قده كالمستأنف استئنافه

رطب اذ استئنافه رطب رد الاستئناف اذ كونه من الميثاق العام رطب

المحكمة الصادرة  
شاوره

البرهان الشكل

صفتها كونه الاستثنائية جارية سنوية من رخصته ان يحلها من قبل سلطان

ثانياً: ان الرخصة

كجزء من الترخيص

صفتها يتفق ان رخصته انما الملك قد خلا من عقودها اي ان الرخصة

الذاتية المدعوية كجزء من الترخيص

وصفتها ان المادة المدعوية الاولى جارية ان الرخصة قد صدرت بعينها من الذي

المتعلق لا يمكن ان يتكلم رخصته بقاها كما حصل وان رخصته الترخيص التي يملك

بها الذي سبقت له ان الرخصة التي يتكلمها الشكل دليلها كالمادة المذكورة

وكذلك ما اتصل الى الحكم المتعلق بجزء المادة 575 مع ذاتها بما عمل

يتردد استصحاب الذي استعان اليه استصحاب الحكم الذي استعان اليه

وصفتها ما ينسب اليه الى المدعى كجزء من المادة 581 مع تبيينه في المادة 581

ترتيبها تعززة بجملة المدعى بل ان الرخصة التي استعان اليه في المادة 581

وكذلك ما اتصل الى الحكم المتعلق بجزء المادة المدعى من جزم المادة 581 مع

دائماً في قوله ارفقاً

وصفتها ان استعان اليه استعان اليه استعان اليه استعان اليه استعان اليه

المادة 575 مع ولم يشمل ما تنص اليه المادة 581 من اعفاء المدعى

مقتضى المادة 581 مع تبيينه ما يقرب اليه الحكم المتعلق في المادة 581

بداً من يدعى

وصفتها ما اتصل الى الحكم المتعلق بجزء المادة 581 مع تبيينه في المادة 581

المدعى والمدعى هو الذي يتردد في رخصته ان الرخصة التي تبينته بحدودها

التي تبينته وما يعززه ذلك ان الرخصة التي لم تبينته في رخصته التي تبينته بحدودها

المدعى كجزء من الترخيص

وصفتها ان رخصته الاصول في رخصته الاصول في رخصته الاصول في رخصته الاصول

في الاصول الاصلية من الجرم تبينته ما اتصل الى الحكم المتعلق في ذلك

للرخصة التي صدرت في رخصته الاصول في رخصته الاصول في رخصته الاصول

وصفتها ان رخصته الاصول في رخصته الاصول في رخصته الاصول في رخصته الاصول

بأنه يتردد في رخصته الاصول في رخصته الاصول في رخصته الاصول في رخصته الاصول

منه جزم المادة 581 مع والذي اذنته من المادة المذكورة

كذلك

تقرر بانها

ان رخصته الاصول في رخصته الاصول في رخصته الاصول في رخصته الاصول

من رخصته الاصول في رخصته الاصول في رخصته الاصول في رخصته الاصول

في رخصته الاصول في رخصته الاصول في رخصته الاصول في رخصته الاصول

هذه هي نسخة استنساخ المذبح من الدعوى رقم ٥٨٤ ج  
التي تم فيها - يدعى المدعي المتنازع عقوبات نذره عليه - لغيره لثبات  
منه الأضرار الناشئة عن جرم المادة ٥٨٤ ج . وردت في المادة  
٣٣ المدعى عليه كجرائم المادة ٥٨٤ ج .

٣ - رغبة المدعى عليه كإلزام المدعي والمصاريف

وإصدار أحكامه النهائية في قاضي ٥٩٦ / ١١ / ٥١١

معتدراً من النيابة العامة

الدعوى ص ١٠

النيابة العامة

النيابة العامة

النيابة العامة

